



Combating Price Surges Inflation in Mamluk Egypt (648–923 AH / 1250–1517 CE): A Historical Study

Dr. Othman Ismail Al-Tal*

oaltel@staff.alquds.edu

Abstract

This study aims to highlight the efforts and measures implemented by the Mamluk state to combat inflation, price surges, and mitigate their adverse consequences. It examines practical interventions such as price-fixing mechanisms, importing foodstuffs from domestic and foreign sources, opening state granaries and storehouses, including those of princes and merchants, for regulated sales at state-mandated prices, providing aid to the poor, indigent, and vulnerable; and implementing religious observances such as prayers for rain. The study findings shows that Mamluk Egypt frequently endured economic crises, consistently accompanied by sharp increases in staple food prices - particularly wheat, barley, beans, and meat - signifying higher bread costs for a population reliant on it as a dietary staple. Price inflation stemmed not only from economic crises but also routinely occurred under normal conditions. This profoundly exerted impact on the poor, indigent, and vulnerable, often rendering them unable to procure essential foodstuffs (especially bread), thereby precipitating widespread famines and frequent starvation-related mortality.

Keywords: Mamluk Era, Inflation Control, Price-Fixing, Economic Crises.

* Associate Professor of Islamic History, Department of History, Faculty of Arts, Al-Quds University, Palestine.

Cite this article as: Al-Tal, O. I. (2025). Combating Price Surges Inflation in Mamluk Egypt (648–923 AH / 1250–1517 CE): A Historical Study, *Journal of Arts*, 13(3), 1131- 1152. <https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2752>

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.



مكافحة الغلاء، في مصر في العصر المملوكي (648-923هـ / 1250-1517م): دراسة تاريخية

د. عثمان إسماعيل الطل*

oaltel@staff.alquds.edu

الملخص

تهدف الدراسة إلى بيان وتوضيح جهود وأعمال الدولة في العصر المملوكي، والأساليب والطرق التي اتبعتها في مكافحة الغلاء وارتفاع الأسعار والحد من الآثار والنتائج السلبية، التي كانت تترتب على ذلك، فتناولت مواضيع عدة، منها: تحديد الأسعار، واستيراد المواد الغذائية من الخارج والداخل، وفتح شون ومخازن الدولة، وشئون ومخازن الأمراء والتجار والبيع منها بالأسعار التي تحددها الدولة، وتقديم المساعدات للفقراء والمساكين والمحتاجين، والتوجه إلى الله بالعبادة، وإقامة صلاة الاستسقاء، وقد توصل البحث إلى أن مصر في العصر المملوكي قد مرت بكثير من الأزمات الاقتصادية، التي كان يصاحبها دائما ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية، وبخاصة القمح، والشعير، والبقول، واللحم، وهو ما يعني ارتفاع أسعار الخبز الذي يعد الغذاء الرئيس للسكان المصريين، ولم يكن ارتفاع الأسعار ناجما عن الأزمات الاقتصادية، بل أيضا كان كثيرا ما يحدث في ظروف طبيعية، وهو ما كان له انعكاسه الكبير وبخاصة على الفقراء والمساكين والمحتاجين، بحيث يصبحون غير قادرين على توفير المواد الغذائية وبخاصة الخبز، ويصبحون عرضة لانتشار المجاعات حتى الموت جوعا في الكثير من الأحيان. الكلمات المفتاحية: العصر المملوكي، مكافحة الغلاء، تحديد الأسعار، الأزمات الاقتصادية.

* أستاذ التاريخ الإسلامي المشارك، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القدس، فلسطين.

للاقتباس: الطل، ع. إ. (2025). مكافحة الغلاء في مصر في العصر المملوكي (648-923هـ / 1250-1517م): دراسة تاريخية، مجلة الآداب، 13 (3)، 1131-1152. <https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2752>

© نُشر هذا البحث وفقاً لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.



مرت مصر خلال الحكم المملوكي بالعديد من الأزمات الاقتصادية التي كانت تحدث نتيجة لاضطراب منسوب نهر النيل، أو نتيجة لبعض الكوارث، أو بسبب انتشار الأوبئة الزراعية، أو نتيجة للعملة النقدية المستخدمة، هذا بالإضافة إلى سياسة الدولة من سلاطين وأمراء، وغيرها من الأسباب الأخرى. وغالبا ما كان يصاحب هذه الأزمات الاقتصادية ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية، وبخاصة القمح، والشعير، والبقول، واللحم، وهو ما يعني ارتفاع أسعار الخبز الذي يعد الغذاء الرئيس للسكان.

وقد تناول العديد من المؤرخين الأوضاع الاقتصادية في الدولة المملوكية، أو جوانب من الأسباب التي كانت تؤدي إليها، وكذلك الأسعار، ولكن أيا منهم لم يتناول بعمق مسألة جهود الدولة في مكافحة ارتفاع الأسعار، والجهود التي تقوم بها للتخفيف من الآثار والنتائج المترتبة على ذلك، ولا سيما على الطبقات الفقيرة التي كانت تشكل غالبية الشعب المصري، إلا في إشارات مقتضبة كإيراد بعض الأمثلة في سياق الحديث عن الغلاء والأزمات الاقتصادية⁽¹⁾، ومن هنا فإن هذه الورقة تحاول تسليط الضوء على جهود الدولة المملوكية في مكافحة الغلاء وارتفاع الأسعار، والنتائج التي ترتبت على هذه الجهود، سواء منها ما كان يكلل بالنجاح أو ببوء الفشل.

لقد قامت الدولة المملوكية بالعديد من الأعمال لمكافحة ارتفاع الأسعار، والتخفيف من حدة الآثار والنتائج المترتبة عليها، وذلك من خلال العمل على تحديد الأسعار للحد من ارتفاعها، كما عملت على استيراد المواد الغذائية ولا سيما القمح من خارج الدولة ودخلها، وقامت في أحيان كثيرة بفتح مخازن الدولة، ومخازن الأمراء، والتجار، والبيع منها بالأسعار التي تحددها الدولة، لوقف الارتفاع المستمر للأسعار، كما قامت كذلك بالعمل من خلال طرق مختلفة على تقديم المساعدات للفقراء والمساكين والمحتاجين مجانا، وفي بعض الحالات كان يتم توجيه الناس إلى القيام بالعبادة كالصلاة والصوم، والدعاء والاستغفار والامتناع عن ارتكاب المعاصي، وإقامة صلاة الاستقاء.

ويشار هنا إلى أن هذه الدراسة لا تتناول مسألة ارتفاع الأسعار، أو أسباب ذلك، وإنما هي دراسة مقتصرة على الجهود التي قام بها المماليك لمواجهة موجات الغلاء وارتفاع الأسعار، في مصر بشكل عام وفي القاهرة على وجه الخصوص، وفق المنهج الوصفي ومنهج البحث التاريخي، حيث تم الرجوع إلى الروايات التاريخية المتاحة ونقدها وتحليلها، وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة مباحث، فتناول المبحث الأول: "تحديد الأسعار"، والثاني: "الاستيراد"، وبمبحث المبحث الثالث: "فتح شون الدولة، والأمراء والتجار"، واستعرض الرابع: "مساعدة الفقراء، والمساكين، والمحتاجين"، والخامس: "الدعوة إلى العبادة من صلاة وصوم وصلاة الاستقاء"، إضافة إلى مقدمة وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: تحديد الأسعار

لجأت الدولة المملوكية عند ارتفاع الأسعار في كثير من الحالات، إلى تحديد أسعار المواد الغذائية وبخاصة القمح والخبز، عن طريق إصدار الأوامر السلطانية، أو من خلال قيام المحتسب أو الوالي أحيانا بذلك⁽²⁾، فتقوم بالتسعير بما يتلاءم مع حجم الأزمة⁽³⁾. ففي عام 662هـ/1263م، أمر السلطان الظاهر بيبرس بعد ارتفاع الأسعار بالتسعير للتخفيف عن الناس⁽⁴⁾، ولكنه بعد استمرار الأزمة، عاد وتراجع عن ذلك، وعوضا عنه، ولضبط الأسعار، طرح القمح للبيع من الأهراء السلطانية⁽⁵⁾، بسعر مناسب للوضع العام⁽⁶⁾. وعندما بدأت الأسعار في عام 736هـ/1336م، بالارتفاع من خمسة عشر درهما حتى وصلت إلى خمسين درهما للإردب من القمح⁽⁷⁾، وقيام التجار بالامتناع عن البيع طمعا في الربح، قامت الدولة بتحديد سعر الإردب بثلاثين درهما، وقامت بشرائه من الضواحي ودفع ثمنه لأصحابه بالسعر المحدد⁽⁸⁾.

كما قامت الدولة في سنة (1374هـ/1955م) بتحديد أسعار الخبز فأمر المحتسب ببيع كل ثلاثة أرطال إلا ربعا بدرهم بدلا من كل رطلين⁽⁹⁾، وثلاث بدرهم، ولكن وبعد استمرار الارتفاع في الأسعار، تراجعت الدولة عن ذلك، ونودي ببيعه بغير تسعير⁽¹⁰⁾، ثم عادت في شهر ذي الحجة من نفس العام وسعرته كل ثمانية أرطال بدرهم بعد أن كان سعره كل خمسة أرطال وثلاث بدرهم⁽¹¹⁾.

وفي غلاء سنة 1393هـ/1979م الذي أصيب الناس فيه بإنهك شديد، واشتد التضخم على الأفران للحصول على الخبز، حددت الدولة سعر الرغيف منه بدرهم⁽¹²⁾ وبعد ارتفاع الأسعار في سنة 1434هـ/1913م، أمر السلطان الأشرف برسباي أن يكون سعر إردب القمح مائة وخمسين درهما⁽¹³⁾.

وفي سنة 1393هـ/1979م، نودي على كل ثلاثة أرطال إلا ربع رطل من الخبز بدرهم، وكان يباع كل رطلين وثلاث بدرهم، ولكن تم التراجع عن ذلك بعد أن فقد الخبز في الأسواق بسبب تناقص الغلال في الأسواق، حيث نودي بتكثير الخبز، وأن يباع بغير تسعير⁽¹⁴⁾.

وفي بعض الحالات، وخوفا على ما يبدو من قيام البعض بشراء كميات كبيرة من القمح تزيد عن حاجتهم لتخزينها⁽¹⁵⁾، أو لقيام بعض التجار بالشراء بالسعر المحدد ثم بيع ما يشترونه بسعر أعلى، كان يتم قصر بيع القمح على الطحانين، وتحديد الكمية المسموح لكل شخص بشراؤها، كما حدث عام 1238هـ/1823م⁽¹⁶⁾.

وفي كثير من الحالات، ونتيجة لأسباب مختلفة، كعدم وجود كميات كافية من السلع المعروضة في السوق، أو رفض التجار والطحانين الالتزام بالسعر المحدد، أو انعدام الأمن، وكذلك العملة المستخدمة، وغيرها، كانت عملية تحديد الأسعار التي تقوم بها الدولة تبوء بالفشل، ولا تحقق الغرض منها في تثبيت الأسعار ومنع ارتفاعها، فعندما ارتفعت الأسعار في عام 1336هـ/1916م، ونودي في القاهرة ومصر ألا يباع القمح بأكثر من ثلاثين درهما للإردب⁽¹⁷⁾، امتنع مباشرة الأمراء عن البيع بهذا السعر، وصار السماسرة يبيعون القمح سرا بستين وسبعين درهما للإردب، وللهروب من مراقبة الدولة على الأسعار كانوا يقومون بإخراج القمح من الشئون على أنه جارية لمخاديمهم، فيما هو في الحقيقة للبيع⁽¹⁸⁾.

وعندما فُقد الخبز من الأسواق في سنة 1393هـ/1979م، لم يؤد تحديد سعره إلى تحقيق النتيجة المطلوبة، حيث استمر سعره في الارتفاع بسبب تناقص ما هو معروض من القمح في الأسواق، فقال المقريري عن ذلك: "وفي يوم الأربعاء: وضع المحتسب الخبز على رؤوس عدة من الجمالين، وشق به القاهرة إلى القلعة وصنوج الخيلية تزفه، والطبول تضرب، ونودي عليه كل ثلاثة أرطال إلا ربع رطل بدرهم، وكان كل رطلين وثلاث بدرهم، فسر الناس بذلك، إلا أن الخبز عز وجوده، وفقد من الأسواق خمسة أيام، والناس تتزاحم على أخذه من الأفران، واشتد شره النفوس، وكان يخامرها اليأس، فنودي بتكثير الخبز، وأن يباع بغير تسعير، فتزايدت الأسعار في سائر الغلال بعد تناقصها"⁽¹⁹⁾.

وفي نفس العام (1374هـ/1955م)، عندما حدد المحتسب سعر الخبز لكل ثمانية أرطال بدرهم، بدلا من كل خمسة أرطال بدرهم، رفض الطحانون الالتزام بالسعر المحدد، ورفضوا شراء القمح، بأكثر من ثمانية عشر درهما، في الوقت الذي رفض التجار الذين يجلبون الغلال للبيع بهذا السعر، وعادوا بمراكبهم من حيث أتوا، فقل وجود القمح في الأسواق، فارتفع سعر الخبز إلى كل أقل من ستة أرطال بدرهم، بعد أن وصل سعر الإردب من القمح إلى أربعة وثلاثين درهما⁽²⁰⁾.

وفي بعض الحالات كان التجار، والذين يجلبون الغلال من الخارج يمتنعون عن البيع عند انخفاض الأسعار، ففي سنة 1395هـ/1979م، انحط السعر بسبب كثرة ما يتم جلبه من غلال، حتى وصل سعر الإردب من القمح إلى خمسين درهما، والذول والشعير بثلاثين درهما، وكل أربعة أرطال من الخبز بدرهم، فلم تعجب هذه الأسعار من كانوا يجلبون هذه الغلال فقاموا بالتوقف عن البيع وتوجهوا بها إلى الإسكندرية بحثا عن أسعار أعلى، فعادت الأسعار إلى الارتفاع من جديد⁽²¹⁾.

كما كان بعض التجار والباعة يستفيدون استفادة كبيرة من ارتفاع الأسعار، وذلك من خلال عدم الالتزام بالبيع بالأسعار المحددة، فجاء عند المقرئ عن ذلك قوله: "وكثر أرباح التجار والباعة، وازدادت فوائدهم، فكان الواحد من الباعة يستفيد في اليوم المائتين، ويصيب الأقل من السوق ربحا في اليوم ثلاثين، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع، واكتفوا بذلك طول الغلاء"⁽²²⁾.

وكان انعدام الأمن الناجم عن سوء الأوضاع الاقتصادية وفقدان المواد الغذائية من الأسواق وارتفاع أسعارها، وتعرضها للنهب، يحول دون نجاح تحديد الأسعار الذي تقوم به الدولة، نظرا لزيادة التكاليف الإضافية الكثيرة على سعر الشراء بالسعر المحدد، كأجور الحراسة، وارتفاع أجور السماسرة والحمالين، وتكاليف نقل القمح في مراكب خاصة من المراكب التي كانت تجلب الغلال إلى القاهرة، هذا كله بالإضافة إلى تكلفة غربلة القمح، وطحنه، وخبزه، كما حدث في عام 819هـ/1416م، عندما تم تحديد سعر الإردب للطحانيين بثلاثمائة وخمسين درهما، علما أن سعره مع التكاليف الإضافية الأخرى يزيد عن الثمانمائة درهم كما فصل المقرئ عن ذلك بقوله:

"واستقر على كل إردب مبلغ خمسين درهما لمن يحميه، ولا يأخذ السمسار إلا عشرة دراهم، بعدما كانت سمسرتة خمسة دراهم، ويأخذ التراس أجرة حمل الإردب خمسة عشر درهما، بعدما كانت أجرته خمسة دراهم، وإذا وردت مراكب تحمل القمح إلى قريب الساحل لا يجسر أربابها على عبور الساحل خوفا من النهب، وإنما يوقف بها في وسط النيل، فيحتاج المشتري أن يركب إليها في مركب يسير به، ثم يعود به وبما اشتراه بأجرة يتكلف لها"⁽²³⁾.

وهو ما أدى إلى فقدان الخبز من الأسواق، فأضاف إلى ما ذكره عن ذلك فقال: "وسبب فقده أن التاج منع كل من قدم بقمح أن يبيعه إلا للطحانيين، وسعر الإردب بثلاثمائة وخمسين درهما، فكان إذا طُجن وبيع دقيقا وقف من حساب ستمائة درهم وأزيد، فإذا عجن خبزا كان من حساب ثمانمائة درهم وأزيد، فامتنع من سوى الطحانيين من سائر الناس عن شراء القمح، وكثر طلبهم للدقيق والخبز، وازدحموا على الأفران من عدم الخبز بالأسواق"⁽²⁴⁾.

ويظهر أن الأمر عاد وتكرر عام 822هـ/1420م، بسبب قلة إنتاج القمح في الوجه القبلي، وكثرة قطاع الطرق في النيل، ونهبهم للمراكب التي تحمل الغلال، وكثرة الغلال التي كان يتم نقلها إلى الحجاز، بسبب ارتفاع أسعارها هناك، هذا بالإضافة إلى قيام البعض من ذوي النفوذ بتخزين كميات كبيرة من الغلال لكي ترتفع أسعارها"⁽²⁵⁾.

وكان للعملة المستخدمة⁽²⁶⁾ وتحديد الذهب (الدينار)، دور هام في إفشال ما كانت تقوم به الدولة من تحديد للأسعار، وبخاصة إذا أرغمت الدولة التجار والأهالي على التعامل بالعملة وفق السعر أو القيمة التي تحددها لسعرها⁽²⁷⁾، فمن المعلوم أن سعر الذهب (الدينار)، في السوق عادة ما يكون أعلى بكثير من السعر الذي تحدده الدولة، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح الأسعار على الطحانيين والخبازين عند شراهم للقمح من الدولة بالسعر الذي تقوم بتحديدته، أعلى بكثير من سعر السوق، وهو ما كان يؤدي إلى امتناعهم عن البيع بالسعر المحدد، وقيامهم برفع الأسعار، وإلا فإنهم سوف يتعرضون للخسارة.

وقد أوضح المقرئ هذه الإشكالية الكبيرة بشكل واضح فقال عن ذلك: "وفي ثامن عشرة (سنة 820هـ/1417م): وردت عدة مراكب فيها غلال، بعث بها الأمير فخر الدين بن أبي الفرج مما اشتراه، الإردب بمبلغ ثمانمائة درهم بكيل الريف، وهو إردب ونصف بكيل القاهرة، فرسم السلطان أن يباع كل إردب منه على الطحانيين بستمائة درهم، فاشتروا منه على هذا السعر، وقبض منهم في ثمنه الذهب خاصة دون غيره من النقود، ولم يعتد لهم في الدينار الأفريقي إلا بمائتين وثلاثين درهما، ولا في والناصرى إلا بمائة وستين، فتضرروا بذلك من أجل أن الذهب يخرج بالأكثر، فالأفريقي بمائتين وخمسين، والناصرى بمائتين. وقد كانوا في سادسة اشتروا القمح الوارد بأربعمائة وعشرين للإردب، فشملمهم الخسارة من الوجهين، واقتضى هذا أن عز وجود الخبز، وأبيع الرغيف الذي كانت زنته نصف رطل بدرهمين بعدما كان بدرهم"⁽²⁸⁾.

يتضح من هذا النص أن سعر الإردب بكيل القاهرة يساوي ستمائة درهم، وهو سعر أعلى من سعره السابق، ويضاف إلى هذا أن دفع السعر بالذهب (الدينار)، أي بالسعر الذي تحدده الدولة يعني أنه هناك فرقا يساوي عشرين درهما زيادة عن كل دينار أفريقي، وأربعين درهما زيادة عن كل دينار نصري، وهو ما يعني عمليا أنهم يشترون الإردب بأكثر من ستمائة درهم بكثير، وهذا ما يفسر قيامهم بمضاعفة سعر رغيف الخبز من درهم إلى درهمين.

ولعل هذا ما يفسر أيضا، تدخل الدولة كثيرا في تحديد سعر الذهب (الدينار)⁽²⁹⁾، لدرجة أن ذلك كان يتم أكثر من مرة واحدة في العام⁽³⁰⁾، ففي عام 820هـ/1417م، تم تحديد أسعار الذهب والعملة، فأمر ببيع مثقال الذهب بمائتين وخمسين درهما بدلا من مائتين وستين درهما، والدينار الأفريقي بمائتين وثلاثين درهما بدلا من مائتين وستين درهما، وأمر بأن تنقص الدنانير الناصرية، وحددت قيمتها بمائة وثمانين درهما بدلا من مائتين وستين درهما، وأمر بأن تنقص الدنانير الناصرية، وحددت قيمتها بمائة وثمانين درهما بدلا من مائتين وعشرة دراهم⁽³¹⁾. وكان أحيانا، يتم اعتقال التجار والصرافين وتهديدهم؛ لعدم التزامهم بالسعر المحدد⁽³²⁾.

ولمنع التلاعب بالعملة، وتذبذب سعرها، ومن ثم تذبذب الأسعار، كانت الدولة تمنع التعامل بالذهب، وتقوم بتحديد سعرها في أحيان أخرى، فعندما انحط سعر الذهب من عشرين درهما إلى أحد عشر درهما منعت الدولة العامة من جلب الذهب للتجار، والصارفة، والمتعشين، ومن يخالف ذلك يقبض عليه، ونودي بذلك في عهد السلطان علاء الدين كجك بن محمد بن قلاوون سنة 742هـ/1341م⁽³³⁾.

وفي سنة وفي سنة 811هـ/1408م، منعت الدولة التعامل بالذهب، وتم تهديد من يخالف ذلك، ولكن تم التراجع عن ذلكن وسمح للناس بالتعامل به بعد تحديد سعر المثقال منه بمائة وعشرين درهما، وكل دينار مشخص بمائة درهم⁽³⁴⁾.

وفي سنة 813هـ/1410م، أصدرت الدولة مرسوما ببيع رطل الفلوس باثني عشر درهما بدلا من ستة دراهم، فلم يتقبل الناس ذلك، فتم إنزال السعر إلى تسعة دراهم، ثم تم التراجع عن كل ذلك وأعيد سعره السابق وهو ستة دراهم⁽³⁵⁾، وكان على ما يظهر أن التراجع عن التسعير يحدث غالبا لوجود مجموعة من الأسباب التي تجعل منه غير ذي فائدة كامتناع التجار والباعة عن البيع بالسعر المحدد، وهو ما يعني فقدان المواد الغذائية من الأسواق.

ومنعت الدولة في سنتي 819هـ/1416م، و820هـ/1417م، التعامل بالدينار النصري، وأمرت بقصه، ويدفع فيه من حساب مائة وثمانين، ولا يتعامل به⁽³⁶⁾، وفي عام 820هـ/1417م، تم تحديد أسعار الذهب والعملة، فأمر ببيع مثقال الذهب بمائتين وخمسين درهما بدلا من مائتين وستين درهما، والدينار الأفريقي بمائتين وثلاثين درهما بدلا من مائتين وستين درهما، وأمر بأن تنقص الدنانير الناصرية وحددت قيمتها بمائة وثمانين درهما بدلا من مائتين وستين درهما، وأمر بأن تنقص الدنانير الناصرية، وحددت قيمتها بمائة وثمانين درهما بدلا من مائتين وعشرة دراهم⁽³⁷⁾.

وقامت الدولة في سنة 828هـ/1424م، بتحديد قيمة كل رطل من الفلوس بتسعة دراهم⁽³⁸⁾، وفي سنة 879هـ/1474م، ضربت نقودا جديدة حددت قيمة الرطل منها بستة وثلاثين درهما، وحددت قيمة العملة القديمة كل رطل بأربعة وعشرين درهما⁽³⁹⁾. وكان أحيانا، يتم اعتقال التجار والصرافين وتهديدهم بسبب عدم التزامهم بالبيع بالسعر الذي تحدده الدولة. وكان أحيانا، يتم اعتقال التجار والصرافين وتهديدهم لعدم التزامهم بالسعر المحدد⁽⁴⁰⁾.

ويظهر أن الدولة لم تكن تتدخل في تحديد الأسعار في كل مرة كانت الأسعار ترتفع فيها، وحدث مثل ذلك في الكثير من الأوقات التي أفاضت المصادر في ذكرها والحديث عنها، فيرى عيسى العزام أن سياسة الدولة كانت متباينة في معالجة الأزمات الاقتصادية⁽⁴¹⁾، ويضيف أن موقفها لا يتناسب مع حجم الغلاء، وأنها نادرا ما لجأت إلى تحديد أسعار الحبوب والمواد الغذائية، ونادرا ما كانت تفتح مخازنها من الغلال وتطرحه في الأسواق بأسعار تتناسب مع أوضاع العامة، كما كان يحدث في

مصر على مر التاريخ الإسلامي، ويرجع سبب هذه السياسة إلى أن معظم رجال الدولة من مصلحتهم الغلاء لأنهم كانوا تجارا، والاحتكار سمة عامة لهم⁽⁴²⁾.

يتضح من هذا أن الدولة لم تكن دائما تلجأ عند ارتفاع الأسعار إلى تحديد أسعارها، كما أن تحديد السعر لم يكن في الغالب يحقق الغرض المفترض منه ما لم يكن ذلك متزامنا مع قيامها باتخاذ إجراءات لتوفير كميات كبيرة من المواد الغذائية، وخاصة القمح، في الأسواق بالأسعار المحددة، كطرح كميات من الشون والمخازن السلطانية، أو إجبار الأمراء والتجار على البيع من مخزونهم بالسعر المحدد، أو جلب كميات من الخارج (الاستيراد)، إضافة إلى عدم بيع الدولة للمحاصيل بالسعر الذي تحدده للذهب (الدينار)، والذي دائما ما يكون سعره في السوق أعلى بكثير من السعر المحدد.

إذ إنه وبدون ذلك، تصبح كل إجراءات الدولة في تحديد الأسعار مفرغة من محتواها، وغير ذات قيمة، فتبقى المشكلة تراوح مكانها، حيث يمتنع الأمراء والتجار والذين يجلبون الغلال من الخارج عن البيع بالسعر المحدد، لأن سعره على التجار، والطحانيين، والخبازين عند شرائهم له من الدولة بالسعر الذي تكون الدولة حددته للذهب يكون أعلى من سعره في السوق، وبالتالي فإنهم يقومون الأسعار نظرا لشرائهم له بسعر مرتفع.

المبحث الثاني: فتح شون الدولة، والأمراء، والتجار

من الإجراءات التي كانت تلجأ الدولة إليها للحد من الغلاء وارتفاع الأسعار، من ناحية، أو لمواجهة نقص المواد الغذائية وبخاصة الحبوب في الأسواق وارتفاع أسعارها من ناحية أخرى، قيامها بفتح الأهراء والشون السلطانية، إضافة إلى إجبار الأمراء والتجار، على فتح شونهم والبيع منها بالسعر الذي تحدده الدولة، ففي عام 662هـ/1263م، أمر السلطان الظاهر بيبرس أن يباع في كل يوم خمسمائة إردب من الأهراء السلطانية⁽⁴³⁾.

ففي سنة 682هـ/1283م، ارتفع سعر الإردب من القمح إلى خمسة وثلاثين درهما، فأمر السلطان بفتح الأهراء لشونهم والبيع منها بسعر خمسة وعشرين درهما للإردب، وهو ما أدى إلى انحطاط السعر إلى عشرين ثم إلى ثمانية عشر درهما⁽⁴⁴⁾، فقال ابن دقماق عن ذلك: إن السلطان عندما وصل سعر إردب القمح إلى سبعين درهما، رسم للأمراء بفتح شونهم وأن يبيعوا منها بسعر ثلاثين درهما للإردب، فنتج عن امتثالهم للأمر أن انخفضت الأسعار بصورة كبيرة⁽⁴⁵⁾.

وبعد اشتداد الغلاء في سنة 736هـ/1336م، ووصول سعر الإردب من القمح إلى سبعين درهما، رسم السلطان محمد بن قلاوون: "للأمراء أن يفتحوا شونهم ويبيعوا منها للناس، وهو ما أدى إلى انحطاط إلى ثلاثين لكل إردب، وواصل انحطاطه إلى أقل من ذلك بسبب كثرة المعروض منه في السوق، مما كان له تأثير إيجابي كبير على الناس"⁽⁴⁶⁾، فقال المقريزي عن ذلك: "فجمع السلطان الناصر محمد بن قلاوون الأمراء وقال لهم: "يا أمراء: شهر عليكم، وشهر علي، وشهر على الله. ففتح الأمراء الشون وباعوا كل إردب بثلاثين درهما، وفرج عن الناس، وفتح السلطان حواصله في شعبان، وباع كل إردب بخمسة وعشرين درهما، ودخل الفول الجديد والشعير، فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان، فجاء القمح الجديد، وانحل السعر"⁽⁴⁷⁾.

وعلى إثر الغلاء في سنة 788هـ/1368م، طرحت الدولة من مخازنها مائة ألف وثمانية عشر ألف إردب من القمح، وحددت ثمن الإردب بثلاثة وعشرين درهما تقريبا⁽⁴⁸⁾، وأمر المحتسب في سنة 796هـ/1393م، كبار التجار والأمراء بفتح مخازن الغلال التي يملكونها، والبيع بسعر الله تعالى، لكنه لم يحدد سعرا محددًا، وهدد من لا يفتح مخازنه بنهبها فانحل السعر قليلا⁽⁴⁹⁾، وفي سنة 833هـ/1429م، منع المحتسب إينال الششمانى جُلاب القمح من البيع، ومنع الطحانيين من شراء القمح من غير الشون السلطانية، وهو ما أدى إلى نزول الأسعار بشكل كبير⁽⁵⁰⁾، وفي سنة 838هـ/1434م، أمر السلطان الأشرف برسباني بطرح الغلال على المعاصر والدواليب بسعر مائة وخمسين درهما للإردب⁽⁵¹⁾.

وفي سنة 872هـ/1467م، فتح السلطان الأشرف قايتباي شون الدولة، وباع القمح بأقل من سعره في السوق، وقد قال ابن إياس عن ذلك: "وفيه تزايد سعر القمح وانتهى إلى سبعمائة درهم كل إردب، ففتح السلطان شونه وباع منها بأقل من سبعمائة، فحصل للناس بذلك بعض رفق"⁽⁵²⁾، وفي سنة 874هـ/1469م فتح شونتين من شونه، وأبيع إردب القمح بألف درهم وعن ذلك قال ابن إياس: "وفي رمضان أمر السلطان بفتح شونتين وأبيع منها القمح سعر ألف درهم كل إردب، وكان وصل سعره إلى أربعة أشرفية كل إردب، فحصل بعض رفق، وكثر الخبز على الدكاكين"⁽⁵³⁾.

وفي سنة 788هـ/1368م، طرح الوزير الصاحب شمس الدين إبراهيم على التجار مائة ألف وثمانية عشر ألف إردب قمحا، بسعر ثلاثة وتسعين إردبا بدينار، أي ثلاثة وعشرين درهما للإردب تقريبا⁽⁵⁴⁾، وفي سنة 892هـ/1486م فتح شونا "عدة"، وباع الإردب بخمسة دراهم أشرفية: "...ثم إن السلطان فتح عدة شون وباع منها القمح على حكم خمسة أشرفية كل إردب، وصار المحتسب يضرب الناس من السوق على عدم بيع الخبز وإظهاره في الدكاكين"⁽⁵⁵⁾.

وكانت الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى مراقبة الأمراء والتجار ممن لا يقومون بالالتزام بالبيع بالسعر المحدد وتهديدهم، ففي سنة 736هـ/1335م، نودي في القاهرة أن كل من يبيع بأكثر من السعر المحدد (ثلاثين درهما لكل إردب)، سوف يتم نهب ماله، ونودي في القاهرة مصر "من كان عنده غلة ولا يبيعهما نهبت"⁽⁵⁶⁾، ولكن مع استمرار الامتناع عن البيع، والبيع سرا بأعلى كثيرا من السعر المحدد، قام السلطان الذي كان يعلم أن أكثر الغلال للأمراء، بتولية ضياء الدين يوسف أبي بكر بن محمد المشهور بالضياء بن خطيب، والمشهور بكفايته وأمانته والذي كان ناظرا للمارستان وناظرا للأوقاف والحسبة، وأكد عليه القيام بما ندبه له، فكان أول ما قام به أن: "ختم شون الأمراء كلها. بعد أن كتب ما فيها من عدة الأردب؛ وكتب ما يحتاج إليه الأمير من الجراية لمؤنته والعليق لدوابه إلى حين قدوم المغل الجديد؛ ثم طلب السماسرة والأمناء والكيالين، وأشهد عليهم ألا تفتح شونة إلا بإذنه"⁽⁵⁷⁾.

ولم يكتفِ المحتسب بذلك، بل كان يشرف على تنفيذ أوامره بنفسه، فكان: "يذهب كل يوم إلى شونة، ويخرج ما فيها ويبدأ بتكفية الطحانيين، ولا يبيع الإردب إلا بثلاثين درهما"⁽⁵⁸⁾، ومن ثم "فلم يقدر أحد أن يبيع بأكثر من ذلك"⁽⁵⁹⁾، وكان يتم معاقبة من لا يلتزمون بما يصدر من أوامر، فعندما سمع أن سمسار الأمير قوصون قد باع بأكثر من ذلك، استدعاه إلى مصر وضربه بالمقارع وشهر به على مرأى من الناس، كما قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بنفسه باستدعائه بحضرة الأمراء وشهر به وضرب على كتفيه ورأسه، وكان يقول له: "ويلك أنت تريد أن تخرب مصر وتخالف مرسومي"، وبعد ذلك لم يتجاسر أحد على بيع أو فتح شونة من الأمراء إلا بأمر المحتسب⁽⁶⁰⁾، وصارت جميع الغلال التي تخرج من مخازن الأمراء للطحانيين لا تتم إلا بأمر المحتسب.

ولزيد من الرقابة على الأسعار، أقام المحتسب في كل قرن شاهدا لحصر ما يحمل إليه من الدقيق المرتب له، وعمل معدل كفاية البلد في كل يوم، وفرق القمح فهم على قدر كفايتهم: "فسكن ما كان بين الناس من العناء في طلب الخبز، ومن ضرب الطحانيين والخبازين"⁽⁶¹⁾، ونتج عن هذه الإجراءات الصارمة أن خاف الأمراء والتجار من إخراج الغلة سرا، خوفا من أن يتعرضوا للعقاب، فعندما علم أن الأمير طشتمر الساقى أخرج من شونه أربعمائة إردب، هدد المحتسب ديوان الأمير بأنه سيخبر السلطان عن ذلك، وهو ما دفع الأمير إلى رد الغلة إلى الشونة، ولم يقتصر الأمر على الأمراء، بل كان السلطان إذا ما علم أن هناك من باع غلة من الجنود، يرسل إليه الوالي ويخرج ما عنده من غلة ويفرقها على الطحانيين، فخاف أصحاب الغلال على أنفسهم، وأخرجوا ما عندهم منها للبيع"⁽⁶²⁾.

وفي سنة 818هـ/1415م، قام السلطان بهذا العمل بنفسه، وعن هذا قال ابن تغري بردي (ت: 874هـ/1469م): "وبعد طلوعه إلى القلعة أصبح من الغد نادى بالقاهرة بالأمان، وأن الأسعار بيد الله تعالى، فلا يتزاحم أحد على الأفران، ثم

تصدى السلطان بنفسه للنظر في الأسعار. وعمل معدل القمح، وقد بلغ سعر الإردب منه أزيد من ستمائة درهم إن وجد، والإردب الشعير إلى أربعمائة درهم، فانحط السعر لذلك قليلا، وسكن روع الناس؛ لكون السلطان ينظر في مصالحهم، قلت وهذا من واجبات العمل، ولعل الله سبحانه وتعالى أن يغفر للمؤيد ذنوبه بهذه الفعلة؛ فإن ذلك هو المطلوب من الملوك، وهو حسن النظر في أحوال رعيته⁽⁶³⁾، وهو الإجراء الذي أدى كما يظهر من النص إلى خفض الأسعار، وهو ما يتضح من إظهار المؤرخ ابن تغري بردي المعاصر لهذه الأحداث الإعجاب بما قام به السلطان.

ويظهر أن البعض كان يستغل طرح الدولة لكميات من الغلال للبيع بسعر أقل من سعر السوق، فيقومون بشراء كميات كبيرة منها، والمتاجرة بها من ناحية، أو القيام بتخزينها من ناحية أخرى، ففي سنة 662هـ/1263م، أمر السلطان الظاهر ببيبرس بإبطال التسعير، وبيع خمسمائة إردب من القمح كل يوم لضعفاء الناس، مع التأكيد على عدم بيع أكثر من وجبتين لكل شخص، حتى لا يشتري من يريد تخزينه⁽⁶⁴⁾.

حيث كان بعض ذوي النفوذ، وبعض التجار يقومون بشراء كميات كبيرة من الغلال وتخزينها حتى ترتفع أسعارها. وعندما فتحت الدولة في سنة 673هـ/1335م، شون الأمراء والتجار وباعت منها بسعر ثلاثين دهما للإردب استغل البعض ذلك لتحقيق مكاسب كبيرة حيث كانوا يقومون بالشراء بالسعر المطروح، ثم يقومون ببيعه بسعر أعلى من ذلك، فجاء عند اليوسفي (ت 759هـ/1358م)، (1986) القول عن ذلك: "وكسبت الناس في هذه السنة من المتجر شيئا كثيرا، فإن أكثر الناس كان يأتي إلى الشونة ويشترى منها (بثلاثين درهما للإردب)، ويحملة إلى بيته ويبيعه بستين وسبعين لكل من يحتاج إليه"⁽⁶⁵⁾. وعندما قامت الدولة في سنة 796هـ/1393م، بفتح الأهراء السلطانية والبيع منها، هرع الناس إلى ابتياع الغلال، وصار الذي يريد شراء إردبا يشتري خمسة⁽⁶⁶⁾، ورغم ذلك، كثر الامتناع عن البيع، وترك كثير من الناس الأرض بدون زراعة خوفا من القحط⁽⁶⁷⁾. وفي سنة 797هـ/1394م، عندما طرحت الدولة مجانا كميات كبيرة من الخبز صار البعض يأخذه من عدة مواضع من أماكن التوزيع، ثم يقومون ببيعه⁽⁶⁸⁾.

يتضح مما سبق أن البيع من شون الدولة بأسعار محددة، بالإضافة إلى إجبار الأمراء والتجار على البيع من شونهم بالسعر المحدد، كان غالبا ما يساعد في ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها، بل إلى انخفاضها في بعض الأحيان عن السعر المحدد، ولكن هذه الإجراءات كانت تفتقر في الكثير من الأحيان إلى الرقابة الصارمة لمنع التحايل عليها والهرب منها، أو استغلالها والاستفادة منها.

المبحث الثالث: لجوء الدولة إلى الاستيراد

من الوسائل التي كانت تقوم بها الدولة لمعالجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أنها كانت تلجأ إلى استيرادها من خارج الدولة وداخلها، هذا ولم تزودنا المصادر التاريخية بمعلومات كثيرة عن استيراد المواد الغذائية وبخاصة القمح من خارج مصر، ولكنها أشارت إلى ذلك في عدة مواضع، بحيث اعتبر البعض أن شراء الغلال من الخارج كان من الإجراءات التي تعتبر إيجابية من أجل توفيرها للناس⁽⁶⁹⁾.

ولمعالجة الأزمة الاقتصادية (693-696هـ/1293-1296م)، قامت الدولة باستيراد الغلال من بلاد الفرنجة وبخاصة من قبرص، فقد وصل إلى الإسكندرية في عام 694هـ/1294م ما يزيد عن مائتي ألف إردب من القمح⁽⁷⁰⁾.

وأورد كل من ابن شاهين الظاهري، (ت: 920هـ/1514م)، وابن إياس (ت: 920هـ/1514م)، أنه وفي ظل اشتداد الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار في عام 854هـ/1450م، أرسل السلطان الظاهر جقمق مبلغا كبيرا من المال لاستيراد الغلال من قبرص وجلبها إلى القاهرة؛ وفيه بعث السلطان بمبلغ مالي كبير إلى قبرص يشتري به الغلال وتحمل إلى القاهرة، كما أنه أرسل مبلغا من الذهب، كما أنه أمر أن تستخدم أموال الجزية التي كانت مفروضة على قبرص لهذا الغرض فقال ابن تغري بردي

عن ذلك: "وفي هذا الشهر رسم السلطان لفارس التركماني بالتوجه إلى جزيرة قبرص من بلاد الفرنج ليشتري منه مغلا ويعود به إلى القاهرة بعد أن دفع إليه مبلغا من الذهب وأحاله -أيضا- بما عند صاحب قبرص من دراهم الجزية"⁽⁷¹⁾.

ويذكر عامر نجيب أنه كان يكثر في أثناء المجاعات وارتفاع الأسعار استيراد القمح من المناطق المجاورة، وخاصة من جزيرة قبرص وصقلية وإيطالية، وأن حجم الاستيراد قد بلغ في سنة 694هـ/1294م مائتي ألف 200,000 إردب، وأن الاستيراد كثر في أزمة سنة 806-808هـ/1403-1405م، وفي أثناء الغلاء في الفترة بين 823-834هـ/1420-1430م، وأن السلطان جقمق أرسل فارس التركماني إلى قبرص لشراء الغلال وتصديرها في سنة 854هـ/1450م، كما كثر استيراد القمح في سنة 892هـ/1486م، فانحط السعر إلى النصف"⁽⁷²⁾.

وعندما ارتفعت الأسعار في عام 736هـ/1336م، من خمسة عشر درهما للإردب، إلى عشرين، ثم إلى ثلاثين، ثم إلى أربعين حتى وصل إلى خمسين، استدعى السلطان الناصر محمد بن قلاوون المحتسب وأقام معه والي القاهرة علي الدين بن حسن المرواني، الذي قام بضرب بعض الطحانين والخبازين، ولكن إجراء هذا لم يحل المشكلة، ولم يوفر القمح في الأسواق، وهو ما جعله يكتب إلى أمراء الشام: "بجمل الغلال من غزة والكرك والشوبك"⁽⁷³⁾، وبلاد دمشق، وألا يترك غلة مخزونة حتى تحمل إلى القاهرة"⁽⁷⁴⁾.

وكان أيضا كثيرا ما يتم القيام بجلب القمح إلى القاهرة من مناطق في داخل مصر نفسها، فقد كانت منطقة الصعيد المكان الذي تلجأ إلى إليه الدولة في وقت الأزمات نظرا لأن الصعيد كان يشكل المخزن الإستراتيجي للدولة عند اشتداد نقص الغلال"⁽⁷⁵⁾، فقد كتب السلطان الناصر محمد بن قلاوون في عام 736هـ/1336م، إلى الأمراء والولاة في مصر: "أن يركبوا بأنفسهم إلى جميع النواحي، ويحملوا ما بها من الغلال، بحيث لا يدعون غلة في مطمورة"⁽⁷⁶⁾ ولا مخزن، ولا أحدا عنده غلة حتى يحمل ذلك كله إلى مصر، وتحضر أربابها لأخذ أثمانها عن كل إردب ثلاثين مبلغ درهما"⁽⁷⁷⁾.

ونتيجة عن هذه السياسة أن وصل إلى الإسكندرية في عام 736هـ/1336م، من الشام أربعة آلاف غرارة قمح، كما وصلت كميات كبيرة من الصعيد، وكميات كبيرة أخرى عن طريق البر والبحر من الشرقية والغربية والبحيرة، ومراكب من مناطق أخرى، فأدى ذلك إلى انخفاض سعر الخبز من ستة أرتال بدرهم، إلى ثمانية أرتال بدرهم، ثم قل عن ذلك"⁽⁷⁸⁾، وتراوح سعر إردب القمح بين ثمانية وعشرة دراهم، والقول والشعير كل إردب بستة دراهم"⁽⁷⁹⁾.

وفي سنة 838هـ/1434م، أخذ السعر في الانحطاط مع توالي وصول مراكب الغلال حيث: "وصل إلى ساحل بولاق ومصر مراكب مشحونة بالغلال فانحط السعر عشرة دراهم من كل إردب، وأخذ في الانحطاط حتى أبيع بمائة وثلاثين الإردب، والخبز كل رطل بدرهم وانحط عن ذلك"⁽⁸⁰⁾.

وكان استيراد القمح من الصعيد، يتعذر في الكثير من الأحيان، وذلك لامتناع السكان هناك عن البيع لتطلعهم لسعر أعلى من السعر الذي تحدده الدولة لشراء القمح منهم، وبخاصة عند حدوث أزمات اقتصادية وارتفاع أسعاره في القاهرة، وفي أحيان أخرى لعدم القدرة على إيصال القمح إلى القاهرة خوفا من تعرضه للنهب.

ففي أزمة سنة 818هـ/1415م، وصل سعر الإردب من القمح إلى مائتي درهم، وكان من ضمن أسباب ذلك أن المتولي منع جلب القمح من خارج القاهرة، وكان يفرض ضريبة على كل إردب تؤخذ من البائع، فولى السلطان الحسبة لشمس الدين محمد الحلوي الذي منع الزيادة في السعر، وتشدت في ذلك، ولكن القمح قل في الأسواق بسبب إقبال سكان الوجه البحري على شرائه من القاهرة لقلته عندهم، في حين امتنع أهل الصعيد عن بيع ما عندهم، عندما علموا بمنع الحلوي الزيادة في سعره"⁽⁸¹⁾.

وفي سنة 819هـ/1416م، أرسل السلطان مرجان الهندي بمال كثير إلى الوجه القبلي لشراء القمح كما أورد ابن تغري بردي الذي قال عن ذلك: "هذا والغلاء يتزايد بالقاهرة وضواحيها، والسلطان مجتهد في إصلاح الأمر لا يفتقر عن ذلك، وأرسل

الطواشي مرجان الهندي الخازن دار إلى الوجه القبلي بمال كثير ليشتري منه القمح ويرسله إلى القاهرة؛ توسعة على الناس، ثم أخذ السلطان في النظر في أحوال الرعية بنفسه وماله حتى أنه لم يدع محتسب القاهرة في ذلك أمراً، فمشى الحال بذلك، ورد رمق الناس -سامحه الله وأسكنه الجنة⁽⁸²⁾، فحمل إليها نحو ألفي إردب من القمح⁽⁸³⁾، واقتصر بيع القمح على الطحانيين⁽⁸⁴⁾، وحدد ثمن الإردب بستمائة درهم، علماً بأن تكلفته على الدولة ثمانمائة درهم⁽⁸⁵⁾، وانحل السعر عند ذلك، فبيع الإردب القمح بمائتين وسبعين درهماً⁽⁸⁶⁾.

وفي بعض الحالات كان جلب الغلة من خارج القاهرة لا يؤدي إلى خفض الأسعار نظراً لقيام التجار بتخزينها، وعدم طرحها في الأسواق حتى لا ينخفض السعر، كما حدث سنة 892هـ/1486م، حيث قال السخاوي عن ذلك: "كل ذلك والغلال مترادفة الوصول، والغلاء مستمر لإيداع أغلبها في الحواصل، والجلب الفرنجي كثير"⁽⁸⁷⁾.

المبحث الرابع: مساعدة الفقراء، والمساكين، والمحتاجين

ومن من الإجراءات التي اتخذتها الدولة للتخفيف من حدة تأثير الغلاء، قيام الدولة بتوزيع كميات من الطعام، أو النقود أحياناً، على الفقراء، والمساكين، والمحتاجين، فقد عرف عن بعض السلاطين المماليك كثرة صدقاتهم للعامة في الأزمان الاقتصادية⁽⁸⁸⁾.

ففي عام 662هـ/1263م، قام السلطان الظاهر بيبرس بمعالجة ارتفاع الأسعار، بتوزيع كميات من الطعام على الضعفاء والأرامل، حيث أجرى الصدقات عليهم، ورتب لهم مطابخ لإفطار الصائمين⁽⁸⁹⁾. كما "أمر أن يعطى كل فقير كفايته مدة ثلاثة أشهر، وأعطى للتجار طائفة من الفقراء، وأعطى الأغنياء على اختلاف طبقاتهم كل أحد بقدر حاله. وأمر أن يفرق من الشئون السلطانية على أرباب الزوايا في كل يوم مائة إردب، بعدما يعمل خبزاً في جامع ابن طولون". كما أمر أن تعطى الغلال للضعفاء والأرامل واليتامى مجاناً، فأمر أن يعطى كل فقير كفايته مدة ثلاثة أشهر، وأمر: "أن يفرق من الشئون السلطانية على أرباب الزوايا في كل يوم مائة إردب، بعدما يعمل خبزاً بجامع ابن طولون"⁽⁹⁰⁾.

وفي عام 695هـ/1295م، تم إنفاق سبعة عشر ألفاً وخمسمائة دينار على المحتاجين، سوى ما تم إنفاقه على الغرباء والفقراء وهم أضعاف ذلك، كما زادت الدولة من نصيب كل فقير رغيفاً في اليوم على الثلاثة أرغفة المقررة له⁽⁹¹⁾، وأكثر السلطان الملك الظاهر بقوق (784-790هـ/1382-1388م و792-801هـ/1390-1399م)، من عمل الطعام للفقراء، وبلغ عدد الفقراء الذين شملتهم عناية السلطان خمسة آلاف فقير⁽⁹²⁾، وأكثر السلطان من توزيع الدنانير والدرهم على الفقراء والمساكين وغيرهم وصار لبعضهم من ذلك غنى⁽⁹³⁾.

وفي سنة 796هـ/1393م، في عهد السلطان العادل كتبغا (694-696هـ/1294-1296م)، حدث غلاء وارتفعت الأسعار، ووصل سعر إردب القمح إلى مائة درهم، والشعير إلى ستين، والذول إلى خمسين، ورطل اللحم إلى ثلاثة دراهم: "فأخرجت الغلال من الأهراء، وفرقت في المخابز والجرايات، لكل صاحب جراية ست جرايات في شهرين"⁽⁹⁴⁾.

وتكرر الأمر ذاته في سنة 797هـ/1394م، فأمر السلطان بقوق بإطلاق كمية من الغلال من الشئون والأهراء السلطانية، وطحنها وخبزها في المخابز السلطانية، وإقامة المراكز لتوزيعها على الفقراء، وأحصى في سنة 798هـ/1395م خمسة آلاف فقير، وأطلق لهم في كل يوم عشرين إردباً، لتوزع عليهم وعلى المساكين، وأهل الجبوس، وأهل القرافتين مجاناً⁽⁹⁵⁾، وهو ما أدى إلى التخفيف من حدة الأزمة بشكل واضح حتى ذكر المقرئ (ت: 845هـ/1441م)، أن هناك من اغتنى من خلال القيام بالتحايل على الدولة وذلك بالحصول على الخبز من مكان من أماكن التوزيع، والقيام ببيعه، فقال عن ذلك: "وفي يوم الخميس من ربيع الآخر: ابتدأ السلطان بعمل الخبز الذي يفرق في الفقراء، وهو عشرون إردباً من القمح تعمل خبزاً، وتولى ابن الطباوي ذلك، فعمت فقراء القاهرة ومصر وأهل السجون وسكان القرافة، فكفى الله الناس بهذا الخبز هما عظيماً، بحيث

لم يعرف أحدا مات في هذا الغلاء بالجوع، واغتنى جماعة منه، فإنهم صاروا يأخذون الخبز من عدة مواضع ويبيعونه، ثم يستجدون الناس أيضا⁽⁹⁶⁾.

وخرج السلطان برقوق بنفسه لمتابعة أحوال سكان الجيزة وتقديم المساعدة لهم، فكان يتم عمل كميات كبيرة من الطعام لتفريقها على المحتاجين، حتى أن من كان يفوته الحصول على نوع من الطعام الذي يفرق أو كله كان يتم تعويضه نقدا عن ذلك: "وفيه توجه السلطان إلى بر الجيزة وعمل في كل يوم طعاما للفقراء يفرق فيهم اللحم والمرق والخبز، فبلغ عدد الفقراء الذين يأخذون ذلك خمسة آلاف نفس، ومن فاته الأخذ من الطعام أخذ مع الرغيف درهما، فإن فاته الخبز وأخذ من الطعام، أخذ عوض الخبز نصف درهم، ومن فاته الطعام والخبز أخذ درهما ونصفا"⁽⁹⁷⁾.

ولم تقتصر مساعدة الفقراء على السلاطين بل كان يقوم به بعض الأغنياء من الأمراء، والتجار، والمزارعين فجاء عند المقريني عن غلاء سنة 796هـ/1393م، قوله: "ولقد كان فخر الدين الطنبغا المساحي من جملة زرعه مائة فدان فلم يمنع أحدا من الأكل منها في موضع الزرع، ولم يمكن أحدا أن يحمل منه شيئا"⁽⁹⁸⁾، فأكل الفقراء غالبه، بحيث انتفع من قشر الفول الفارغ الذي أكلوه بسبعمئة وستون إردبا⁽⁹⁹⁾. وقام السلطان برقوق بإببال: "ما كان يؤخذ على القمح بثمر دمياط مما يتاعه الفقراء وغيرهم من إردبين إلى ما دون ذلك"⁽¹⁰⁰⁾.

ولما عادت الأزمة إلى مصر سنة 818هـ/1415م أمر السلطان بتوزيع حوالي أربعة آلاف دينار على الفقراء والضعفاء والأرامل في منطقة القاهرة ومصر⁽¹⁰¹⁾، وقام المحتسب في سنة 819هـ/1416م، بالتوجه إلى ساحل بولاق لتفرقة القمح وتوزيعه على الطحانيين⁽¹⁰²⁾.

وفرق المؤيد شيخ في سنة 819هـ/1416م ستة آلاف رطل على الفقراء في كل يوم، لمدة شهرين، أي: ألف ومائتين رغيف في كل يوم، ومنح شيوخ المدارس والخوانق إردبا من القمح في كل شهر⁽¹⁰³⁾، ووزع في كل يوم عشرون ألف رغيف من الدقيق الأبيض على الفقراء والمساكين والغرباء القادمين إلى القاهرة والقاطنين بالجوامع والمدارس والخوانق والزوايا⁽¹⁰⁴⁾، وفرق السلطان برسباي سنة 829هـ/1425م الخبز على الفقراء⁽¹⁰⁵⁾، ومنح السلطان قايتباي المدرسة السيفية كمية من الغلال، لتغذية الأيتام المقيمين فيها في سنة 889هـ/1484م⁽¹⁰⁶⁾، وأطلق السلطان طومان باي (922-923هـ/1516-1517م)، لكل زاوية خمسة أردب من القمح في سنة 922هـ/1516م⁽¹⁰⁷⁾.

وفي بعض الأحيان، كانت الدولة تقوم عند ارتفاع الأسعار في زمن الأوبئة بإلغاء الضرائب المفروضة على الناس، كما حدث عندما وصل سعر الإردب من القمح إلى مائة وخمسين درهما من الفضة في عام 695هـ/1295م⁽¹⁰⁸⁾، أو تقوم بإلغاء الضرائب المفروضة على الغلال وخاصة القمح كما عمل الناصر محمد بن قلاوون في سنة 710هـ/1310م، مما أدى إلى رخص أسعار القمح، وانتعاش الفقراء كما أورد ابن تغري بردي⁽¹⁰⁹⁾.

ويظهر أنه كان يحدث في حالات معينة عدم ضبط في عملية التوزيع، فيأخذ الشخص مخصصات من أكثر من مكان، فقد جاء عند المقريني شيء من ذلك، فذكر أنه في سنة 819هـ/1416م: "وفيه نزل الطواشي زين الدين فارس بمبلغ كبير من الفضة المؤيدة، وطاف على الجوامع والمدارس، والخانكاها، وفرق في أرباب وظائفها، الفقهاء والقراء والأئمة والمؤذنين والخطباء والقومة والمترددین، مبلغا كبيرا فحصل في الأكثر لكل واحد أربعة عشر مؤيديا، وفيهم من تكرر اسمه في خمسة مواضع وأكثر، فأخذ في كل مكان نصيبا، فتوسع الناس بذلك"⁽¹¹⁰⁾.

ومن الإجراءات التي كان تقوم بها الدولة لمساعدة الفقراء والمحتاجين في أوقات الأزمات وارتفاع الأسعار أنها كانت تقوم بتوزيعهم على الأمراء، والتجار والأعيان، ليقوموا بإعالتهم والتكفل بهم، ففي سنة 662هـ/1263م، قام الظاهر بيبرس بتفريق الفقراء على الأغنياء والأمراء وألزمهم بإطعامهم⁽¹¹¹⁾، فقال ابن دقماق أن السلطان جمع الحرافيش (الفقراء)،

وقسمهم على الأمراء، فأخذ لنفسه خمسمائة، ومثلهم لولده الملك السعيد، وأعطى ثلاثمائة لثانيه يليك الخزندار، وفرق البقية على الأمراء، وأمر بأن يعطى كل حرفوش في كل يوم رطلين خبزا، مما أدى إلى عدم وجود محتاجين أو متسولين⁽¹¹²⁾.

وفي سنة (775-776هـ/1374-1373م)، قامت الدولة بإعداد قوائم بأسماء الفقراء في القاهرة ومصر وحواضرها وأمرت بتوزيعهم على الأمراء وأرباب الأموال⁽¹¹³⁾، وذكر ابن عبد الظاهر (ت: 692هـ/1292م)، أن السلطان قال لوالي القاهرة: "خذ مائة فقير، أطعمهم لله! فقال فعلت ذلك وأخذتهم دائما، فقال: ذلك فعلته ابتداء من نفسك، وهذه افعلها لأجلي! فأخذ مائة فقير، وشرع الناس في فتح الأهرام، والمخازن، وتفرقة الصدقة"⁽¹¹⁴⁾.

وفي سنة (693-696هـ/1293-1296م)، قامت الدولة بجمع الفقراء وذوي الحاجات وتفرقيهم على الأمراء فأرسل إلى أمير مائة فقير، وإلى أمير خمسين فقيرا، وإلى أمير العشرة عشرة فقراء، "فكان من الأمراء من يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثرودا في مرقة الخبز، يمدده لهم سماطا يأكلون جميعا، ومنهم من يعطي فقراءه رغيفا، وبعضهم كان يفرق الكعك، وبعضهم يعطي رقاقا، فخفف ما بالناس من الفقر"⁽¹¹⁵⁾.

وفي سنة 776هـ/1374م، انتدب السلطان الأمير منجك نائب السلطان لتفرقة الفقراء على الأمراء وغيرهم: "فجمع أهل الحاجة والمسكنة، وبعث إلى كل أمير من أمراء الألوفا مائة فقير، وإلى من عدا(هكذا وردت في النص واعتقد أن المعنى المقصود ما عدا) من أمراء الألوفا على قدر حاله، وفرق على الدواوين والتجار وأرباب الأموال كل واحد عددا من الفقراء ثم نودي في القاهرة ومصر بالألأ يتصدق على حرفوش، وأي حرفوش شحد صلب، فأوى كل أحد فقراءه في مكان. وقام لهم من الغذاء بما رمقهم على قدر همته وسماح نفسه، ومنعهم من التطواف لسؤال الناس..."⁽¹¹⁶⁾، وفي عام 695هـ/1295م، قام السلطان بتوزيع الفقراء على الأغنياء كل حسب حالته⁽¹¹⁷⁾.

المبحث الخامس: العبادة من صلاة وصوم وصلاة الاستسقاء

لجأت الدولة أحيانا في أوقات الغلاء وارتفاع الأسعار إلى دعوة الرعية للتوبة، والصوم، والاستسقاء، وصلاة الاستسقاء، ففي سنة 775هـ/1373م، بعد انخفاض منسوب مياه النيل وازدياد طلب الناس على شراء القمح، نودي في القاهرة بالخروج لصلاة الاستسقاء، وحضر ابن القسطلاني، خطيب جامع عمرو، ونصب هناك منبرا، وصعد عليه، وخطب خطبة الاستسقاء، وحول رداءه، وكشف رأسه عند الدعاء، فكشف الناس جميعا رؤوسهم، وضجوا بالدعاء إلى الله تعالى، وارتفعت أصواتهم بالاستغاثة، وحملت أعينهم البكاء، وكان يوما عظيما، تذهل منه العقول، وهذه ثالث مرة خرج فيها الناس إلى الاستسقاء". ونودي في الناس: "بصوم ثلاثة أيام متتالية والمحافظة على الصلوات الخمس، والإقلاع عن المعاصي، والمبادرة بالتوبة، فصام الناس يوم الاثنين والثلاثاء والأربعاء"، فخرج السلطان وقاضي القضاة للصلاة ومعهم جمع كثير من الناس لصلاة الاستسقاء عند قبة النصر، حيث كانت هذه الصلاة ثالث مرة يصلى فيها الاستسقاء⁽¹¹⁸⁾.

وفي سنة 798هـ/1395م، توجه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني (ت: 805هـ/1403م)، ومعه عدد كبير من الناس إلى الجامع الأزهر وابتهلوا لله بالدعاء برفع الغلاء⁽¹¹⁹⁾.

وفي سنة 823هـ/1420م، على إثر توقف النيل عن الزيادة وما صاحب ذلك من الغلاء، نودي بالقاهرة ومصر بترك العمل بالمعاصي والإكثار من عمل الخير، والصوم ثلاثة أيام، ثم نودي بالخروج إلى جبل القلعة للقيام بصلاة الاستسقاء، فخرج السلطان ورجال دولته وأعداد ضخمة من الرعية، فصلوا ودعوا الله تعالى للطف بهم⁽¹²⁰⁾.

وفي سنة 854هـ/1450م، صلى الشافعي يحيى المناوي بالناس صلاة الاستسقاء، بعد انخفاض منسوب النيل وارتفاع الأسعار⁽¹²¹⁾.

إن القيام بصلاة الاستسقاء، ودعوة الناس للتوبة، والصوم، والاستغفار، تعد من الأمور المعروفة عند انحباس المطر، وعند ارتفاع الأسعار، فهي من الأمور الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹²²⁾ فكثيرا ما كان يتم الربط بين انحباس المطر وارتفاع الأسعار بارتكاب المعاصي والذنوب وانتشار الفساد بين الناس، فيتم الدعوة للقيام بصلاة الاستسقاء، وكذلك القيام بمهاجمة أماكن اللهو والفساد وإغلاقها⁽¹²³⁾، كما حدث سنة 789هـ/1387م⁽¹²⁴⁾.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن قيام الدولة بتحديد سعر المواد الغذائية كان غالبا لا يحقق الغرض المطلوب ما لم يكن متزامنا مع توفير كميات كبيرة من هذه المواد في الأسواق.
- أن قيام الدولة بتحديد سعر المواد الغذائية كان غالبا لا يحقق الغرض المطلوب ما لم يكن متزامنا مع توفير كميات كبيرة من هذه المواد في الأسواق، حيث يمتنع الأمراء والتجار والذين يجلبون الغلال من الخارج عن البيع بالسعر المحدد، ومن ثم قيام الطحانين والخبازين بإبقاء السعر مرتفعا نظرا لشرايهم الغلال بأسعار مرتفعة.
- كثيرا ما كان يتم عدم الالتزام بالأسعار التي تحددها الدولة للمواد الغذائية وخاصة من قبل الأمراء والتجار، والذين يجلبون الغلال من الخارج، وهو ما كان ينتج عنه انعدام الغلال من الأسواق، ومن ثم استمرار أسعارها بالارتفاع.
- كان انعدام الأمن الناجم عن سوء الأوضاع الاقتصادية وفقدان المواد الغذائية من الأسواق وارتفاع أسعارها، وتعرضها للنهب، يحول دون نجاح تحديد الأسعار الذي تقوم به الدولة.
- كان هناك من يستغل طرح الدولة لكميات من الغلال في الأسواق بسعر أقل من سعر السوق، أو كميات من الطعام التي توزع مجانا على الفقراء والمحتاجين؛ لشراء كميات من هذه المواد الغذائية والمتاجرة بها من ناحية، أو تخزينها من ناحية أخرى، وعندما كانت الدولة تحدد الكمية المسموح لكل فرد بشرايها، كانوا يقومون بالشراء من أماكن مختلفة من أماكن التوزيع المتعددة.
- كان للعملة المستخدمة دور هام في عدم استقرار الأسعار، وخاصة عندما يكون سعر العملة الذي تباع به الدولة الغلال للتجار أعلى من سعرها في السوق، وهو ما يعني قيام التجار برفع الأسعار لتعويض فارق سعر العملة.
- كان للعملة المستخدمة دور هام في عدم استقرار الأسعار ولا سيما عندما كانت الدولة تباع الغلال للطحانين والخبازين والزامهم بدفع الثمن بسعر الدينار (الذهب)، الذي تحدده، وهو ما يعني تعرضهم للخسارة؛ لأن سعر الدينار في السوق غالبا ما يكون أعلى من سعر الدولة، ومن ثم فإنهم يلجؤون إلى رفع الأسعار لتعويض هذه الخسائر.
- كان لقيام الدولة بفتح الأهراء والشون السلطانية، والبيع منها بأسعار محددة، إضافة إلى إجبار أمراء والتجار على البيع من مخزونهم بالسعر المحدد، دور هام في ضبط الأسعار ومنع ارتفاعها، إضافة إلى توفير المواد الغذائية في الأسواق، ولا سيما القمح.
- كان لاستيراد القمح تحديدا من الخارج، لاسيما من قبرص، أو من داخل الدولة المملوكية كبلاد الشام، ومن داخل مصر، وبخاصة الصعيد، دور مهم في استقرار الأسعار من ناحية، وتوفير المواد الغذائية في الأسواق، ولاسيما القمح.



- أن قيام الدولة بتقديم المساعدة من الطعام للفقراء والمساكين والمحتاجين، وتوزيع هؤلاء على الأمراء والتجار والميسورين، كان يخفف بصورة كبيرة من آثار ارتفاع المواد الغذائية، من ناحية، وندرتها في الأسواق من ناحية أخرى.
- أن اللجوء إلى دعوة الناس في وقت الأزمات إلى العبادة والاستغفار والإقلاع عن المعاصي، وتأدية صلاة الاستسقاء، هي أمور معروفة في التاريخ الإسلامي، ولذا فإنه من الطبيعي القيام بذلك عند الحاجة.
- لم تُظهر الدولة دائما رقابة صارمة على الأسواق، والأمراء، والتجار؛ للحد من ارتفاع الأسعار، ومنع التهرب من الأسعار المحددة، والالتزام بالأسعار التي تحددها.

الهوامش والإحالات

- (1) من هذه الدراسات على سبيل المثال: دراسة عامر نجيب: الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، ودراسة منال أبو زيتون: المجاعات في مصر وبلاد الشام في العصر المملوكي، ودراسة حياة الحجي: أحوال العامة تحت حكم المماليك، ودراساتي عيسى العزام: الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الأول، وأسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عصر المماليك البرجية، ودراسة عبد الله صالح السبعراوي: الأوبئة والكوارث الطبيعية وأثرها على مصر خلال العصر المملوكي، دراسة أحمد ماجد عبدالله الجبوري: أحوال العامة في مصر خلال عصر المماليك.
- (2) ينظر: المقرئزي، السلوك: 4/378.
- (3) ينظر: السبعراوي، الأوبئة والكوارث: 109.
- (4) العيني، عقد الجمان: 374. ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 188.
- (5) الأهرام السلطانية: الأماكن التي تخزن فيها الغلال والأتبان الخاصة بالسلطان، ولا تفتح إلا للضرورة. ينظر: القلقشندي، صبح الأعشى: 4/33. دهمان، معجم الألفاظ التاريخية. حلاق حسان وصباغ عباس، المعجم الجامع: 27.
- (6) العيني، عقد الجمان: 1/374. ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 188.
- (7) الأردن: مكيال مصري للحنطة، يتألف من (6) وبيات، وكل وبة تساوي (8) أقداح كبيرة، أو (16) قدحا صغيرا، ويساوي الأردن (69.6 كغم). ينظر: هنتش، فالتر، المكايل والأوزان: 58.
- (8) المقرئزي، السلوك: 3/99-100. اليوسفي، نزهة الناظر: 299.
- (9) الرطل: وزن الرطل المصري (144 درهم)، 437.5 غم. هنتش، فالتر، المكايل والأوزان: 30-31.
- (10) المقرئزي، السلوك: 4/374.
- (11) المقرئزي، السلوك: 4/378.
- (12) المقرئزي، السلوك: 5/387.
- (13) الصيرفي، نزهة النفوس: 3/306.
- (14) المقرئزي، السلوك: 4/374. ابن إياس، بدائع الزهور: 1/1/2، 137؛ ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: 77.
- (15) ينظر: المقرئزي، السلوك: 6/5-6.
- (16) ينظر: المقرئزي، السلوك: 3/200، 216/6/397، 405.
- (17) المقرئزي، السلوك: 3/199.
- (18) المقرئزي، السلوك: 3/199؛ اليوسفي، نزهة الناظر: 297.



- (19) المقرزي، السلوك، 4/374؛ ابن إياس، بدائع الزهور: 1/ق 2/137.
- (20) المقرزي، السلوك: 4/378.
- (21) المقرزي، السلوك: 5/387؛ الصيرفي، نزهة النفوس: 1/430.
- (22) المقرزي، إغاثة الأمة: 110.
- (23) المقرزي، السلوك: 6/397.
- (24) المقرزي، السلوك: 6/397.
- (25) المقرزي، السلوك: 6/505.
- (26) عن النقود المملوكية، ينظر على سبيل المثال: النجيدى، حمود بن محمد بن على، النظام النقدي المملوكي 648-922هـ/1517-1250م، دراسة تاريخية حضارية، مكتبة العبكيان، الرياض، 1414هـ-1993م.
- (27) ينظر: عاشور، سعيد، المجتمع المصري، ص 99.
- (28) المقرزي، السلوك: 6/405.
- (29) من الأمثلة على ذلك: المقرزي، السلوك: 6/399-415.
- (30) انظر على سبيل المثال: المقرزي، السلوك: 6/399-415.
- (31) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 13/40. ينظر: المقرزي، السلوك: 6/399.
- (32) ينظر: المقرزي، السلوك: 6/412.
- (33) المقرزي، السلوك: 3/354.
- (34) المقرزي، السلوك: 6/215.
- (35) المقرزي، السلوك: 6/ق 1، 399، 412. الصيرفي، نزهة النفوس: 2/264.
- (36) المقرزي، السلوك: 6/415.
- (37) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 13/40. ينظر: المقرزي، السلوك: 6/399.
- (38) المقرزي، السلوك: 7/109.
- (39) ابن إياس، بدائع الزهور: 3/105-106.
- (40) ينظر على سبيل المثال: المقرزي، السلوك: 6/411-412.
- (41) ينظر: العزام، عيسى، الأزمات الاقتصادية: في مصر خلا العصر المملوكي، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الرابع والعشرون، يناير، يونيو، 2007، ص 21-23.
- (42) ينظر: العزام عيسى، أسعار الحبوب: والمواد الغذائية في مصر خلال العصر المملوكي، مجلة دراسات، العدد السابع عشر، كانون الأول، ص 23.
- (43) العيني، عقد الجمال: 1/374. ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 188.
- (44) المقرزي، السلوك: 2/178.
- (45) ابن دقماق، الجواهر الثمين: 1/378.
- (46) ابن إياس، بدائع الزهور: 1/ق 1/472.
- (47) المقرزي، إغاثة الأمة: 113.



- (48) المقرئزي، السلوك: 5/ 191؛ الصيرفي، نزهة النفوس: 1/ 143.
- (49) المقرئزي، السلوك: 5/ 359.
- (50) ابن حجر، العسقلاني، إنباء الغمر: 3/ 436.
- (51) الصيرفي، نزهة النفوس: 3/ 306.
- (52) ابن إياس، محمد بن أحمد الحنفي: بدائع الزهور: 3/ 16-17.
- (53) ابن إياس، بدائع الزهور: 3/ 43.
- (54) المقرئزي، السلوك: 5/ 191. الصيرفي، نزهة النفوس: 1/ 143.
- (55) ابن إياس، بدائع الزهور: 3/ 238.
- (56) المقرئزي، السلوك: 3/ 200. اليوسفي، نزهة الناظر: 299.
- (57) المقرئزي، السلوك: 3/ 200. ابن إياس، بدائع الزهور: 1/ 1 ق 472؛ اليوسفي، نزهة الناظر: 297.
- (58) اليوسفي، نزهة الناظر: 297-298.
- (59) المقرئزي، السلوك: 3/ 200. ينظر: اليوسفي، نزهة الناظر: 299.
- (60) المقرئزي، السلوك: 3/ 200.
- (61) المقرئزي، السلوك: 3/ 201.
- (62) المقرئزي، السلوك، 3/ 201.
- (63) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 13/ 39. ينظر: المقرئزي، السلوك: 6/ 399.
- (64) المقرئزي، السلوك: 2/ 5-6.
- (65) اليوسفي، نزهة الناظر: 299.
- (66) الصيرفي، نزهة النفوس: 1/ 391.
- (67) المقرئزي، السلوك: 5/ 359.
- (68) المقرئزي، السلوك: 5/ 384.
- (69) ينظر: أبو زيتون، المجاعات في مصر: 125.
- (70) بيبرس، التحفة الملوكية: 145.
- (71) ابن تغري بردي، حوادث الدهور: 292.
- (72) نجيب، عامر، الحياة الاقتصادية: 256.
- (73) الشوبك: قلعة جهينة في أطراف الشام بين عمان وأيلة والقلزم قرب الكرك، الحموي، ياقوت، معجم البلدان: 3/ 370.
- (74) المقرئزي، السلوك: 3/ 199. ينظر: الحجي، حياة، "أحوال العامة تحت حكم المماليك: 195-196.
- (75) نجيب، عامر، الحياة الاقتصادية: 255.
- (76) المظمورة: مكان تحت الأرض قد هيء ليظمر فيه الطعام. ينظر: المعجم الوسيط (طمر): 565.
- (77) المقرئزي، السلوك: 3/ 200.
- (78) المقرئزي، السلوك: 3/ 201.
- (79) المقرئزي، السلوك: 3/ 234-235.



- (80) الصيرفي، نزهة النفوس: 1/ 427.
- (81) المقرئزي، السلوك: 6/ 396.
- (82) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 13/ 40. ينظر: العيني، السيف المهند: 267-268.
- (83) ابن حجر، العسقلاني: 3/ 85.
- (84) المقرئزي، السلوك: 6/ 405.
- (85) ينظر: المقرئزي، السلوك: 6/ 405.
- (86) المقرئزي، السلوك: 6/ 408.
- (87) السخاوي، وجيز الكلام: 1010-1011.
- (88) الجبوري، أحوال العامة في مصر خلال عصر المماليك البرجية: 99.
- (89) العيني، عقد الجمال: 1/ 376. وينظر: النويري، نهاية الإرب: 30/ 59.
- (90) المقرئزي، السلوك: 2/ 6. ينظر: ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 189، يرس المنصوري، التحفة الملوكية: 52.
- (91) المقرئزي، السلوك: 3/ 262.
- (92) المقرئزي، السلوك: 5/ 385.
- (93) المقرئزي، السلوك: 5/ 386.
- (94) المقرئزي، إغائة الأمة: 106-107.
- (95) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات: 9/ 2/ 434. ابن قاضي شهبة، تاريخ ابن قاضي شهبة: 3/ 576. الصيرفي، نزهة النفوس: 424-425، 424/ 424. ابن إياس، بدائع الزهور: 1/ ق 482/ 2.
- (96) المقرئزي، السلوك: 5/ 384، 446.
- (97) المقرئزي، السلوك: 5/ 385. ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات: 9/ 2/ 434.
- (98) المقرئزي، إغائة الأمة: 110.
- (99) المقرئزي، إغائة الأمة: 110.
- (100) المقرئزي، السلوك: 5/ 446-447.
- (101) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 13/ 40. ينظر: المقرئزي، السلوك: 6/ 404.
- (102) المقرئزي، السلوك: 6/ 405.
- (103) ينظر: المقرئزي، السلوك: 6/ 404.
- (104) العيني، السيف المهند: 266-267. ينظر: المقرئزي، السلوك: 6/ 404؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 13/ 40.
- (105) ابن إياس، بدائع الزهور: 2/ 104.
- (106) السخاوي، الضوء اللامع: 5/ 137.
- (107) ابن إياس، بدائع الزهور: 5/ 128.
- (108) المقرئزي، السلوك، 1/ ق 3/ 810.
- (109) ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 9/ 44-45.
- (110) المقرئزي، السلوك: 6/ 404.



- (111) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 7/ 231-214. العيني، عقد الجمان: 1/ 376.
- (112) ابن دقماق، الجواهر الثمين: 1/ 298.
- (113) ينظر: ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 188-189. بيبرس المنصوري، التحفة المملوكية: 52.
- (114) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر: 189.
- (115) المقرئزي، إغائة الأمة، 109.
- (116) المقرئزي، السلوك: 4/ 375. المقرئزي، إغائة الأمة: 113-114؛ ابن شاهين الظاهري، نيل الامل: ق 2/ 81-82.
- (117) المقرئزي، السلوك: 2/ 262-263. ينظر: العيني، عقد الجمان: 3/ 301.
- (118) ابن إياس، بدائع الزهور: 1/ ق 2/ 124-125؛ المقرئزي، السلوك: 4/ 363. ابن شاهين الظاهري، نيل الأمل: ق 2/ 59-58.
- (119) الصيرفي، نزهة النفوس: 1/ 427. ابن إياس، بدائع الزهور: 1/ ق 2/ 482.
- (120) المقرئزي، السلوك: 7/ 13. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: 13/ 98-97.
- (121) ابن إياس، بدائع الزهور: 2/ 281-284.
- (122) عن ذلك ينظر: القحطاني، صلاة الاستسقاء: <https://www.alukah.net/sharia/0/59138>
- (123) ينظر: قاسم، قاسم عبدة، النيل والمجتمع المصري: 67-72.
- (124) ينظر: ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات: 9/ 9.

المراجع:

- ابن إياس، م. (1984). *بدائع الزهور في وقائع الدهور* (محمد مصطفى، تحقيق، ط.2). مكتبة دار الباز.
- بيبرس المنصوري. (1987). *التحفة المملوكية في الدولة التركية: تاريخ الممالك البحرية في الفترة من: 648-711هـ* [عبد الحميد صالح حمدان، تحقيق] الدار المصرية اللبنانية.
- بن تغري بردي، ج. (1970). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة* (فهميم محمد شلتوت، تحقيق). الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- ابن تغري بردي، ج. (1990). *حوادث الدهور في مدى الأيام والدهور* (محمد كما الدين عز الدين، تحقيق؛ ط.1). عالم الكتب.
- ابن حجر، أ. (1994). *إنباء الغمر بأبناء العمر* (حسن حبشي، مصر، تحقيق). وزارة الأوقاف.
- الحموي، ي. (1976). *معجم البلدان*، دار صادر.
- ابن دقماق، إ. (1985). *الجواهر الثمين في سيرة الملوك والسلاطين* (محمد كمال الدين عز الدين، تحقيق) دار الكتب العلمية.
- السخاوي، م. (د.ت). *وجيز الكلام* (بشار عواد معروف، وعصام فارس الحريستاني، وأحمد الخطيبي، تحقيق). مؤسسة الرسالة.
- السخاوي، م. (د.ت). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*، دار الجيل.
- ابن شاهين، ع. (2002). *نيل الامل في ذيل الدول، القسم الخامس من الجزء الثاني (841-856هـ)* (عمر عبد السلام تدمري، تحقيق). المكتبة العصرية.
- الصيرفي، أ. (1973). *نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان* (حسن حبشي، تحقيق). مطبعة دار الكتب.
- العيني، ب. (2010). *عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان* (محمد محمد أمين، تحقيق). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- العيني، ب. (1998). *السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي* (فهم محمد علوي شلتوت، تحقيق). دار الكتب المصرية.
- ابن الفرات، ن. (1938). *تاريخ ابن الفرات، المجلد التاسع* (قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، تحقيق). المطبعة الأميركانية.
- ابن قاضي شهبه، ت. (1994). *تاريخ ابن قاضي شهبه* (عدنان درويش، دمشق، تحقيق). المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية.
- القلقشندي، أ. (1914). *صبح الأعشى*. دار الكتب الخديوية.
- المقرزي، أ. (1997). *السلوك لمعرفة دول الملوك* (محمد عبد القادر عطا، تحقيق). منشورات محمد علي بيضون، ودار الكتب العلمية.
- المقرزي، أ. (2007). *إغاثة الأمة بكشف الغمة* (أكرم حلي فرحات، تحقيق). معهد البحوث والدراسات الاجتماعية.
- النويري، أ. (2004). *نهاية الإرب في فنون الأدب* (نجيب مصطفى فواز، وحكمت كشلي فواز، تحقيق). منشورات محمد علي بيضون، ودار الكتب العلمية.
- اليوسفي، م. (1986). *نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر* (أحمد حطييط، تحقيق). عالم الكتب.
- الجبوري، أ. (2015). *أحوال العامة في مصر خلال عصر المماليك البرجية: (784-923هـ/1382-1517م)* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة آل البيت، الأردن.
- الحجي، ح. (1994). *أحوال العامة تحت حكم المماليك: 678-784هـ - 1279-1382م*، دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دار القلم، الكويت.
- حلاق، ح. وصباغ، ع. (1999). *المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية*، دار العلم للملايين.
- دهمان، م. (1990). *معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي*، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر.
- أبو زيتون، م. (1998). *المجاعات في مصر وبلاد الشام في العصر المملوكي: (748هـ-922هـ)* (1250م-1516م) [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة اليرموك، الأردن.
- السبعواي، ع. (2015). *الأوبئة والكوارث الطبيعية وأثرها على مصر خلال العصر المملوكي: (648-923هـ-1250-1517م)* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة آل البيت، الأردن.
- عاشور، س. (1992). *المجتمع المصري في عصر السلاطين المماليك*، دار النهضة العربية.
- العزام، ع. (2007). *الأزمات الاقتصادية في مصر خلال العصر المملوكي الأول: (648-784هـ/1250-1382م)*، مجلة الدراسات الاجتماعية، (24)، 1-30.
- العزام، ع. (2014). *أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عصر المماليك البرجية: (784هـ-1382م-923هـ-1517م)*، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات، (17)، 1-36.
- قاسم، ع. (1978). *النيل والمجتمع المصري في عصر السلاطين المماليك*، دار المعارف.
- القحطاني، س. (د.ت). *صلاة الاستسقاء "مفهوم، وأسباب، وأنواع وآداب، وحكم وأحكام في ضوء الكتاب والسنة"*، دن.
- نجيب، ع. (2003). *الحياة الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي*، دار الشروق.
- النجدي، ح. (1993). *النظام النقدي المملوكي 648-922هـ/1250-1517م*، دراسة تاريخية حضارية، مكتبة العبيكان.



هننش، ف. (1970). *المكاييل والأوزان الإسلامية*، منشورات الجامعة الأردنية.

References

- Ibn Iyās, M. (1984). *Badā'ī al-zuhūr fī waqā'ī' al-duhūr* (Muḥammad Muṣṭafā, Ed.; 2nd ed.). Maktabat Dār al-Bāz.
- Baybars al-Manṣūrī. (1987). *Al-Tuḥfa al-mulūkiyya fī al-dawla al-turkiyya: Tārīkh al-mamālik al-baḥriyya fī al-fatra min 648–711 AH* ('Abd al-Ḥamid Ṣāliḥ Ḥamdān, Ed.). Al-Dār al-Miṣriyya al-Lubnaniyya.
- Ibn Taghūrī Birdī, J. (1970). *Al-Nujūm al-zāhira fī mulūk Miṣr wa-l-Qāhira* (Fahīm Muḥammad Shaltūt, Ed.). Al-Hay'a al-Miṣriyya al-'Āmma li-l-Ta'līf wa-l-Naṣhr.
- Ibn Taghūrī Birdī, J. (1990). *Ḥawādith al-duhūr fī madā al-ayyām wa-l-duhūr* (Muḥammad Kamāl al-Dīn 'Izz al-Dīn, Ed.; 1st ed.). 'Ālam al-Kutub.
- Ibn Ḥajar, A. (1994). *Inbā' al-ghumr bi-anbā' al-'umr* (Ḥasan Ḥabashī, Ed.). Wizārat al-Awqāf.
- Al-Ḥamawī, Y. (1976). *Mu'jam al-buldān*. Dār Ṣādir.
- Ibn Duqmāq, I. (1985). *Al-Jawhar al-thamīn fī sirāt al-mulūk wa-l-salāṭīn* (Muḥammad Kamāl al-Dīn 'Izz al-Dīn, Ed.). Dār al-Kutub al-'Ilmiyya.
- Al-Sakhawī, M. (n.d.). *Wajīz al-kalām* (Bashshār 'Awwād Ma'rūf, 'Iṣām Fāris al-Ḥarastāni, & Aḥmad al-Khuṭaymī, Eds.). Mu'assasat al-Risāla.
- Al-Sakhawī, M. (n.d.). *Al-Daw' al-lāmi' li-ahl al-qarn al-tāsi'*. Dār al-Jil.
- Ibn Shahīn, 'A. (2002). *Nayl al-amal fī dhayl al-duwal, al-qism al-khāmis min al-juz' al-thāni (841–856 AH)* ('Umar 'Abd al-Salām Tadmūrī, Ed.). Al-Maktaba al-'Aṣriyya.
- Al-Ṣayrafī, A. (1973). *Nuzhat al-nufus wa-l-abdān fī tārikh al-zamān* (Ḥasan Ḥabashī, Ed.). Maṭba'at Dār al-Kutub.
- Al-'Aynī, B. (2010). *'Iqd al-jumān fī tārikh ahl al-zamān* (Muḥammad Muḥammad Amīn, Ed.). Al-Hay'a al-Miṣriyya al-'Āmma li-l-Kitāb.
- Al-'Aynī, B. (1998). *Al-Sayf al-muḥannad fī sirāt al-malik al-mu'ayyad Shaykh al-Maḥmūdī* (Fahīm Muḥammad 'Alawī Shaltūt, Ed.). Dār al-Kutub al-Miṣriyya.
- Ibn al-Furāt, N. (1938). *Tārīkh Ibn al-Furāt, vol. 9* (Qusṭanṭīn Zurayq & Najlā' 'Izz al-Dīn, Eds.). Al-Maṭba'a al-Amirkāniyya.
- Ibn Qāḍī Shuhba, T. (1994). *Tārīkh Ibn Qāḍī Shuhba* ('Adnān Darwish, Ed.). Al-Ma'had al-'Ilmī al-Faransi li-l-Dirāsāt al-'Arabiyya.
- Al-Qalqashandī, A. (1914). *Ṣubḥ al-a'shā*. Dār al-Kutub al-Khidiwiyya.
- Al-Maqrīzī, A. (1997). *Al-Sulūk li-ma'rīfat duwal al-mulūk* (Muḥammad 'Abd al-Qādir 'Aṭā, Ed.). Manṣūrāt Muḥammad 'Alī Bayḍūn; Dār al-Kutub al-'Ilmiyya.
- Al-Maqrīzī, A. (2007). *Ighāthat al-umma bi-kashf al-ghumma* (Akram Ḥilmī Farḥāt, Ed.). Ma'had al-Buḥūth wa-l-Dirāsāt al-Ijtīmā'iyya.
- Al-Nuwayrī, A. (2004). *Nihāyat al-arab fī funūn al-adab* (Najīb Muṣṭafā Fawwāz & Ḥikmat Kashli Fawwāz, Eds.). Manṣūrāt Muḥammad 'Alī Bayḍūn; Dār al-Kutub al-'Ilmiyya.
- Al-Yūsufī, M. (1986). *Nuzhat al-nāzir fī sirāt al-malik al-nāsir* (Aḥmad Ḥuṭayt, Ed.). 'Ālam al-Kutub.
- Al-Jubūrī, A. (2015). *Aḥwāl al-'amma fī Miṣr khilāl 'aṣr al-mamālik al-burjiyya: 784–923 AH / 1382–1517 CE* (Unpublished master's thesis). Āl al-Bayt University, Jordan.
- Al-Ḥajjī, H. (1994). *Aḥwāl al-'amma taḥt ḥukm al-mamālik: 678–784 AH / 1279–1382 CE – A study in political, economic, and social aspects*. Dār al-Qalam.
- Ḥallāq, H., & Ṣabbāgh, 'A. (1999). *Al-Mu'jam al-jāmi' fī al-muṣṭalahāt al-Ayyūbiyya wa-l-Mamālikiyya wa-l-'Uthmāniyya dhāt al-uṣūl al-'Arabiyya wa-l-Fārisiyya wa-l-Turkiyya*. Dār al-'Ilm li-l-Malāyīn.



- Dahmān, M. (1990). *Muʿjam al-alfāz al-tārikhiyya fi al-ʿaṣr al-Mamlūkī*. Dār al-Fikr al-Muʿaṣir; Dār al-Fikr.
- Abū Zaytūn, M. (1998). *Al-Majāʾāt fi Miṣr wa-Bilād al-Shām fi al-ʿaṣr al-Mamlūkī: 748–922 AH / 1250–1516 CE* (Unpublished master's thesis). Yarmouk University, Jordan.
- Al-Sabʿawī, ʿA. (2015). *Al-Awbīʿa wa-l-kawāriṯ al-ṭabīʿiyya wa-atharuhā ʿalā Miṣr khilāl al-ʿaṣr al-Mamlūkī: 648–923 AH / 1250–1517 CE* (Unpublished master's thesis). ʿĀl al-Bayt University, Jordan.
- ʿĀshūr, S. (1992). *Al-Mujtamaʿ al-Miṣrī fi ʿaṣr al-salāṭīn al-Mamālīk*. Dār al-Nahḍa al-ʿArabiyya.
- Al-ʿAzzām, ʿA. (2007). Al-Azmāt al-iqtisādiyya fi Miṣr khilāl al-ʿaṣr al-Mamlūkī al-awwal: 648–784 AH / 1250–1382 CE. *Majallat al-Dirāsāt al-Ijtīmāʿiyya*, 24, 1-30.
- Al-ʿAzzām, ʿA. (2014). Asʿār al-ḥubūb wa-l-mawadd al-ghidhāʿiyya fi Miṣr khilāl ʿaṣr al-Mamālīk al-burjiyya: 784–923 AH / 1382–1517 CE. *Majallat Dirāsāt Tārikhiyya*, 17, 1-36
- Qāsim, ʿA. (1978). *Al-Nīl wa-l-mujtamaʿ al-Miṣrī fi ʿaṣr al-salāṭīn al-Mamālīk*. Dār al-Maʿārif.
- Al-Qaḥṭānī, S. (n.d.). *Ṣalāt al-istisqāʾ: Maḥmūm, asbāb, anwāʾ, ādāb, wa-aḥkām fi ḍawʿ al-kitāb wa-l-sunna*. [s.l.].
- Najib, ʿA. (2003). *Al-Ḥayāt al-iqtisādiyya fi Miṣr fi al-ʿaṣr al-Mamlūkī*. Dār al-Shurūq.
- Al-Nujaydī, Ḥ. (1993). *Al-Niẓām al-naqdī al-Mamlūkī 648–922 AH / 1250–1517 CE: A historical and cultural study*. Maktabat al-ʿAbkayān.
- Hinz, W. (1970). *Al-Makāyil wa-l-awzān al-islāmiyya*. Manšūrāt al-Jāmiʿa al-Urduniyya.

